رأي القدس

كوريا الشمالية وقنبلة الفقراء

■ قلبت كوريا الشمالية كل المعادلات الاقليمية في شرق آسيا، وربما العالم بأسره، باجرائها امس تجربة تفجير نووية ناجحة، دشنت دخولها النادي النووي العالمي بقوة كقوة تاسعة بعد الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، علاوة على الباكستان والهند واسرائيل.

الادانات توالت لهذه الخطوة الكورية الشمالية، ودعت الولايات المتحدة لاجتماع طارىء لمجلس الامن الدولي بمساندة بريطانيا، وطالبت الدولتان بعقوبات قوية وسريعة ضد حكومة بيونغ يانغ بسبب انتهاكه لمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية.

التجربة النووية الكورية لم تكن مفاجئة لاحد، ولكن المفاجىء هو عدم اهتمام الحكومة الكورية الشمالية بكل التهديدات الامريكية التي حذرتها من اجرائها. وهذا يعني ان قرار تحدي الولايات المتحدة بهذه الطريقة الاستفزازية قرار استراتيجي جدي، ولم يكن مجرد مناورة للحصول على بعض المساعدات المالية والاقتصادية، مثلما تكهنت بعض وسائل الاعلام الغربية.

الحصار الاقتصادي الذي تطالب الولايات المتحدة بفرضه على كوريا الشمالية لن يعطي ثماره، لان هذا البلد الذي يكاد ان يكون الوحيد الذي يتمسك بالشيوعية ومبادئها بالكامل، يعيش هذا الحصار ويواجه عزلة دولية منذ عدة اعوام.

الخيارات الامريكية تبدو محدودة للغاية في مواجهة هذا العضو المشاغب الذي انضم الى النادي النووي. فقد فشلت امريكا في منع كوريا الشمالية من امتلاك اسلحة نووية، وستفشل مرة ثانية في حرمانها من هذه الاسلحة او اجراء تجارب جديدة.

فالخيار العسكري مستبعد لان الخسائر التي يمكن ان تترتب عليه باهظة للغاية مادياً وبشرياً واستراتيجياً. فهناك 28 الف جندي امريكي في كوريا الجنوبية يعتبرون بمثابة رهائن في حال قررت كوريا الشمالية الرد على اي عدوان امريكي على اراضيها.

مضافا الى ذلك ان امريكا التي تورطت في حروب في العراق وافغانستان، وارسلت اكثر من مئتي الف جندي اليهما دون ان تحقق اي نجاح، لا تبدو في وضع يسمح لها بارسال قوات اضافية الى كوريا الجنوبية وخوض حرب ضد جارتها الشمالية، وربما يكون هذا الوضع الامريكي العسكري الحرج هو الذي شجع كوريا الشمالية على الضرب بعرض الحائط بالتهديدات الامريكية، فكوريا تملك جيشا قوامه مليون وربع المليون جندي ومنظومة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى مزودة برؤوس نووية، مثلما تملك ترسانة من الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ونحو 11 الف قطعة مدفعية من كل الاحجام والاوزان يمكن ان تحرق كوريا الجنوبية في ساعات معدودة.

ومن المفارقة اننا لم نسمع كل هذه الضجة العالمية، والتهديدات بالعقوبات، بل والضربات العسكرية عندما فجرت اسرائيل تجاربها النووية وانتجت اكثر من 300 رأس نووية لان اسرائيل فوق القانون الدولي ومعاهدات الامم المتحدة ومواثيقها، وتحظى بدعم الولايات المتحدة الامريكية وحمايتها.

معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية انهارت بالكامل ولم تعد تحظى باي احترام بعد التجربة الكورية الشمالية النووية. والسبب الرئيسي في انهيارها ليس دخول كوريا الشمالية النادي النووي رغما عن الولايات المتحدة، وانما لان الاخيرة، اي امريكا، طبقت هذه المعاهدة بطريقة انتقائية، واستثنت اسرائيل منها.

المخاوف الامريكية لم تعد تنحصر فقط في امتلاك كوريا الشمالية اسلحة نووية مؤكدة، وانما في احتمالات تصدير هذه الاسلحة والتكنولوجيا النووية الى دول اخرى في الشرق الاوسط على وجه الخصوص. وهذا ما يفسر عكوف الولايات المتحدة حاليا على وضع خطط لحصار كوريا الشمالية بحريا لمنع تصدير اي من قنابلها واجهزتها النووية.

وما يثير الاستفزاز والحنق هو رد فعل اسرائيل الغاضب على التجربة النووية الكورية وحديثها المجوج عن انتهاكها لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، وكأن اسرائيل احترمت هذه المعاهدة واعترفت بها ووقعت عليها.

موقف الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية وتجربتها النووية سيكون في منتهى الحراجة، لانها ستقف مكتوفة الايدي، الا اذا قررت ادارتها ارتكاب حماقة وقصف بيونغ يانغ نووياً. ولعل المسؤولين الايرانيين هم الاكثر سعادة وهم يرون ادارة الرئيس بوش في هذا الوضع، ولكن عليهم ان يتذكروا ان موقفهم ربما بات اكثر صعوبة. فالفشل في منع كوريا الشمالية من امتلاك اسلحة نووية ربما يدفع بادارة بوش الى محاولة التعويض باستهداف ايران وبرنامجها النووي والتعلم من درس كوريا، بحيث لا يصل هذا البرنامج الايراني الى انتاج اسلحة نووية تجعل ايران في وضع رادع يستحيل التعامل معه في مراحل لاحقة.

اعصار مخيف يجتاح فلسطين المحتلة

د. محمد صالح المسفر

■ اكتب هذه الزاوية في الوقت الذي تتكاثر نذر الشر بوصول الإعصار المخيف إلى قطاع غزة ومنه إلى الضفة الغربية، كل الدلائل تشير إلى إن ذلك الإعصار إذا حدث لا سمح الله وحل على القطاع فانه لن يبقي ولن يذر لا بشرا ولا شجرا وسيكون القطاع مقبرة لسكانه. من سيكون صاحب المصلحة في هذه الابادة الجماعية لأهلنا في غزة والضفة الغربية؟ هل حزب فتح بقيادة محمود عباس وكهنة ذلك الحزب ومن حولهم لفيف من الاشخاص الذين شاهدناهم على شاشة التلفزة العربية والدولية وهم يحرقون مقار الحكومة ويضربون المارة بالهراوات ويطلقون عليهم النار ويجبرون جميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على إغلاق مكاتبهم والا فان مصيرهم الموت؟ المستفيد الوحيد من هذه المصيبة إسرائيل بلا جدال.

من المسؤول عن الأمن فيما يعرف «بأراضي السلطة الفلسطينية» الضفة والقطاع؟ هل هو محمود عباس رأس السلطة؟ إذا كان هو المسؤول، وبموجب المراسيم الرئاسية التي أصدرها بأنه المسؤول عن المعابر والاعلام والأمن والتعليم فلماذا يسمح لزمرته المكونة من وحدات من موظفي السلطة الأمنيين بان يعيثوا في شوارع غزة والضفة كل أنواع الجريمة والعبث بأمن الناس؟

في حياة الشهيد ياسر عرفات كلف محمود عباس برئاسة الحكومة واشترط أن تكون كل قوى الأمن موحدة تحت سلطته وإشرافه وكذلك الاعلام والتعليم، فلماذا ينكرها اليوم على رئيس الحكومة السيد إسماعيل هنية؟

مليشيات محمود عباس يهددون وعلى رؤوس الأشهاد بأنهم سيقتلون قادة حركة حماس المجاهدين الثلاثة خالد مشعل وسعيد صيام وزير الداخلية والسيد الزهار وغيرهم، إن فتح لم تستطع القبول بان يعيش أفرادها خارج السلطة، وإنهم فشلوا في كل مشاريعهم السياسية على امتداد أكثر من أربعين عاما وخاصة بعد تنازلاتهم في اوسلو عن كل مطالب الشعب الفلسطيني دون استئذانه.

(2)

يا عقلاء امة العرب والمسلمين، أفتونا في الأمر، منذ أن وقع محمود عباس اتفاقية اوسلو في 13 ايلول (سبتمبر) في 1993 في حديقة البيت الأبيض وبموجبها أعطى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل كل ما طلبته إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات أمام العالم كله، وما برح الكيان الصهيوني يمارس كل وسائل الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني من قتل وخطف وتجريف للأراضي الزراعية رغم كل التنازلات التي قدمتها قيادة فتح لهذا الكيان الارهابي دون تفويض شعبي، وتوجت هذه الأعمال الإرهابية الصهيونية باقتحام شارون وجنوده حرم المسجد الأقصى عام 2000 الأمر الذي أدى إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد انتهاكات المقدسات الإسلامية من قبل الصهاينة، وعلى اثر ذلك اجتاحت القوات الصهيونية أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وما برحت قواتها تجتاح تلك الأراضي بشكل يومي تقتل وتختطف من تشاء وتقيم حواجز الإذلال وتدمر المنازل وجحافل فتح التابعة لعباس المدججة بالسلاح تتفرج، ولم يكن آخرها اقتحام سجن أريحا واختطاف كل المعتقلين السياسيين من الفصائل الفلسطينية وعلى رأسهم الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولم يكن آخرها اختطاف وزراء من الحكومة الشرعية ورؤساء المجالس البلدية المنتخبين شعبيا وبعض من كبار رجال السلطة الفلسطينية. ليس ذلك فقط وإنما اعتقلت رجال امن السلطة الفلسطينية في أريحا الذين هم تحت إمرة محمود عباس وجرجر الجيش الصهيوني تلك القوة الأمنية الفلسطينية في أريحا على امتداد الشارع العام بعد أن جردتهم من ملابسهم العسكرية وأسلحتهم ولم تبق عليهم سوى ما يستر العورة، كان ذلك تحت سمع وبصر العالم عبر شاشات التلفزة العالمية ولم نسمع احتجاجات أبو حنيك الفلسطيني ولا أبواق فتح الذين يطلون علينا في كل مناسبة يكذبون ويزورون الحقائق ضد حركة حماس المجاهدة في سبيل الله ثم الوطن.

هل بعد كل ما فعلته إسرائيل وما تفعله بالفلسطينيين يجوز لنا شرعا أن نقبل بكل هذا الإرهاب يمارس على مقدساتنا وعلى أهلنا وان نسلم امرنا للإرادة الصهيونية أو حق علينا مقاومتهم؟

(3)

تطلب قيادات فتح المتسلطة من حركة حماس الاعتراف بالشرعية الفلسطينية، أليست الحكومة الفلسطينية حكومة شرعية ناتجة عن مجلس تشريعي منتخب؟ مطلوب من حماس الاعتراف بالشرعية الدولية، فهل الشرعية الدولية هي اتفاقية اوسلو التي لم يستشر الشعب في بنودها، الشرعية الدولية التي لا يتحدثون عنها هي قرارات الأمم المتحدة رقم 181 و194، و242 والقرار 338 وهي القرارات المطلوب تفعيلها من قبل اسرائيل. مطلوب من حركة حماس الإقرار بكل الاتفاقيات والتنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة فتح عام 1993 للكيان الصهيوني دون مقابل وطني لصالح الشعب.

والحق لو وقفت مصر والأردن والسعودية مع المقاومة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية كما وقفت سورية وإيران مع المقاومة اللبنانية لتغيرت المعادلة في الشرق الأوسط لصالحنا. والحق لو كانت كل القوى الفلسطينية متحدة وصادقة في الحصول على حقوقها المشروعة كما تفعل حماس لاستطاعوا تحقيق أهدافهم في بناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس، كان هم هذه القوى المصالح الوطنية العليا لكسبوا احترام العالم، كما فعل ثوار الجزائر وفيتنام وجنوب أفريقيا، ولكن يا حسرتي معظم القيادات الفلسطينية همها الجاه والسلطان وجمع المال أما الوطن فحاجة ثانية. والحق لو ادخل محمود عباس الأموال إلى فلسطين المحتلة لدفع المرتبات بدلا من السلاح الذي ادخله أخيرا لتدعيم مليشياته في مواجهة حكومته التي كلف إسماعيل هنية بتشكيلها لكان خيرا ما فعل، لكنه بكل أسف نهج مواجهة مسلحة مع بني وطنه والعدو يغذيه بالمال والسلاح. فكان الله في عون الشعب الفلسطيني.

عن حماس والديمقراطية وفقه الهدنة

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في آخر مبادراتها عرضت حركة حماس وحكومتها بقيادة إسماعيل هنية القبول بدولة فلسطينية داخل حدود عام 1967، مقابل هدنة مع إسرائيل لا تشمل الاعتراف. وتستوحي حماس هنا على ما يبدو الفقه الإسلامي التقليدي الذي يستند إلى سابقة صلح الحديبية والهدنة التي عقدها الرسول صلى الله عليه وسلم مع مشركي مكة وكانت مدتها عشر سنوات. وقد استنتج الفقهاء من ذلك جواز الهدنة مع العدو المحارب على أن لا تتجاوز الهدنة عشر سنوات.

هناك كما لا يخفى هنا خلل كبير في هذه القراءة شبه الحرفية لسابقة صلح الحديبية، وهي قراءة تلغي المعنى الحقيقي لتلك الواقعة وأسلوب التعامل الذي استنته. ذلك أن مجرد القول بأن المسلمين لن يقبلوا بصلح إلا بشرط من هذا النوع يغير من طبيعة الصلح، إذ يعلن للطرف الآخر النية المبيتة للعودة للصراع بصورة حتمية، وبغض النظر عن التزام الطرف الثاني بتعهداته. أي بمعنى آخر أنت تقول للعدو إنني أقبل بالهدنة لأنني ضعيف الآن، ولكنني متى ما أصبحت من القوة بحيث أعاود الكرة فإنني سأنقض عليك. وليست المشكلة هنا هي أنه لا يوجد عدو بهذا الغباء بحيث يقبل بصفقة من هذا النوع، بل هناك مشكلة أعمق، لأن مثل هذا الموقف يتناقض مع أسس أخلاقيات الإسلام في التعامل. فالرسول الكريم عليه الصلاة السلام ما كان ليستصحب نية العدوان وهو يعقد الصلح، وإنما كان يتعامل بحسب الواقع والظروف ويأخذ مطالب الطرف الآخر في الاعتبار. وهناك بالطبع عامل آخر لا يتوفر اليوم، هو الوحي. فقد كان الرسول يتصرف هنا مستنداً على وحي إلهي، ولهذا لم يقبل اعتراضات غالبية أصحابه على شروط الهدنة.

هناك أيضاً بعد ثالث، وهو أن صلح الحديبية، والفقه المترتب عليه، يتعلق بموقف جماعي للأمة الإسلامية ككل، ويتحدث عما يلزم الجميع. وحماس أو غيرها من الجماعات لا يمكن أن تدعي هنا أنها تمثل الفلسطينيين كافة، ناهيك عن تمثيل الأمة الإسلامية ككل. ولهذا فإن الاعتقاد بأن أي اتفاقيات توقعها مع طرف ما يضفي مشروعية إسلامية على مطالب هذه الطرف ليس دقيقاً. صحيح إن «المسلمين يسعى بذمتهم أدناهمو، بمعنى أن ما يلتزم به عضو من الجماعة (في مجال اختصاصه وصلاحياته) يلزم الكل. ولهذا فإن عقد سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل قد يلزم باقي العرب والمسلمين إذا تم باسمهم وبموافقتهم. أما إذا كان صلحاً منفرداً كما هو الحال في صلح مصر والأردن مع إسرائيل، فإنه لا يلزم إلا أصحابه المفارقين للجماعة.

إشكال حماس هنا، وهو إشكال تشاركها فيه كثير من الحركات الإسلامية المعاصرة، يتلخص في هذا التمسك المزدوج بعباءة الأمة من جهة وبالشكل دون المضمون من جهة أخرى. فحماس في نهاية المطاف حركة فلسطينية حصرت نفسها طوعاً في هذا الدور، ولا تتحدث بحال باسم الأمة الإسلامية قاطبة، وما تدخل فيه من التزامات يلزمها هي ومن يشاركها ذلك الالتزام دون غيرها. من جهة أخرى فإن النظرة إلى فقه التعامل الإسلامي مع الغير في الحرب والسلم من منظور السوابق الضيق، دون النظر إلى القيم العامة، وتقييم السوابق في إطارها، هذه النظرة قد تقيد الحركة بقيود هي من صنع أيديها. وقد صدق المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية حين قال إن عرض حماس بهدنة بدل الاعتراف هو فكرة سخيفة، لأنها فعلاً كذلك. فهذا فهم سخيف للإسلام وقيمه التي لا يمكن أن تتعامل مع الآخرين بمنطق من هذا النوع الذي يقول للعدو إنني مصمم على القضاء عليك ولكن أمهلني حتى يشتد عودي! فإما أن يستمر المرء في القتال إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً بدون هدنة ولا صلح، وإما أن يعقد صلحاً على أسس مقبولة بين الطرفين، وهي أسس لا بد أن تعكس ميزان القوى القائم.

من غير المدهش في هذا المجال أن نجد أن نظرة حماس إلى الديمقراطية لا تختلف كثيراً عن نظرتها إلى صلح الحديبية، فهي تنظر فيها إلى قواعد جامدة منقطعة تماماً عن محيطها وعن الظروف التي صنعتها. فبحسب حماس (وكثيرين غيرها) إن ما تأتي به صناديق الاقتراع في الديمقراطية هو نتيجة مقدسة على الجميع أن يركع أمامها ويحترمها، بغض النظر عن الثمن المطلوب دفعه. ويشبه هذا إلى حد كبير نظرية غلاة مؤيدي حرية السوق، القائلين لنا دوماً بأن كل ما يأتي به الاقتصاد الحر هو مقدس، حتى وإن دمرت شعوب بكاملها وقطعت أرزاق الملايين. وفي واقع الأمر إنه لا في السوق الفعلية ولا في سوق السياسية المجازية توجد مطلقات. ذلك أن ما يسميه البعض حرية السوق تحرسه قيم ومحرمات (وجيوش) كثيرة. فليست هناك سوق حرة في المخدرات أو الجنس أو الأسلحة، ناهيك عن القواعد الكثيرة التي تمنع الاحتكار والتعامل من الباطن وغير ذلك. إضافة إلى ذلك فإنه لا توجد سوق حرة بدون دولة تحميها، وتقتطع الضرائب وتقوم بالإنفاق في وجوه لا علاقة بها بالسوق، مثل الجيش والسجون والمخابرات والصحة والتعليم.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن الديمقراطية التي تقوم على توازن القوى في المجتمع أكثر مما تقوم على قيم المساواة المدعاة. النظريات الليبرالية التي انبثقت منها الديمقراطية كانت تقوم على فلسفات مغرقة في مثاليتها وفردانيتها، حيث ظلت تنظر إلى المجتمع باعتباره تشكيلة من أفراد مجردين من كل رابط اجتماعي، يمثل كل واحد منهم وحدة متطابقة (مستهلك، ناخب، مواطن، إلخ). ولكن هذه النظريات تعرضت في القرن ونيف الماضيين إلى نقد لا رحمة فيه من الماركسيين والتعدديين وغيرهم ممن نبهوا إلى بداهة كون المجتمع مشكل من طبقات وجماعات ضغط ومجموعات عرقية ودينية، إلخ. والديمقراطية هي التدافع بين هذه القوى، وبالتالي لا بد أن تعكس التوازن بينها. فالأقليات العرقية والدينية مثلاً لا يمكن أن يكون لها نفس النصيب من السلطة المتاح للطبقات العليا المتحكمة في المال ومواقع النفوذ والهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. ولم تحقق تلك الأقليات وضعاً أفضل إلا بعد تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي (زيادة التعليم، الدور المتعاظم في الاقتصاد، الاندماج الثقافي، إلخ). الديمقراطية إذن ليست، رغم الدعاوى الكثيرة، وسيلة مثالية لإعطاء كل ذي حقه، بل هي وسيلة حضارية لحسم الصراعات بدون قتال على أساس التفاوض والتدافع. وقوة الديمقراطية تأتي من كونها تراعي موازين القوى (بما في ذلك التوازن بين الداخل والخارج) ولا تسعى إلى القفز فوقها، وإلا لتعرضت لهزات تتمثل في الاضطرابات وإضرابات العاملين وحتى العنف والإرهاب.

فيما يتعلق بالواقع الفلسطيني فإن الحديث عن خيار ديمقراطي لشعب تحت الاحتلال يحتاج إلى كثير من إعادة النظر، ليس فقط لغلبة العامل الخارجي والاعتماد شبه الكامل عليه في الدعم المعيشي، بل أيضاً لعدم وجود حتى استقلال إسمي هنا. ذلك أنه حتى في الدول المستقلة التي تعتمد على معونات خارجية كما هو حال دول عربية مثل الأردن ومصر، فإن انتخاب حكومة «مستقلة» له ثمنه الذي قد يدفع البعض إلى التمرد عليها. ويجب كذلك ألا ننسى أن الدستور الفلسطيني دستور رئاسي، وأن من انتخبوا حماس (ولم يكونوا هم بحال غالبية الفلسطينيين) كانوا قد انتخبوا أيضاً الرئيس محمود عباس أبومازن (وقد كان هذا أيضاً نتيجة لأنه لم تكن هناك أمام الناخبين خيارات كثيرة). إذن هناك تفويض مزدوج للرئاسة والحكومة مما يعني أنه حتى لو أردنا تفسير ما حدث في كانون الثاني (يناير) الماضي بأنه «خيار ديمقراطي» فإن الخيار لم يمنح تفويضاً مطلقاً لحكومة حماس. وأخيراً فإن هذا الخيار الديمقراطي تم ويتم في إطار اتفاقات أوسلو، وهو ما كان قد دفع بحماس إلى مقاطعة الانتخابات في الماضي لأنها فهمت بحق أن الدخول في الانتخابات هو قبول بمنظومة أوسلو والتزاماتها. ومن هنا فإن دخول حماس في العملية الانتخابية تحت مظلة أوسلو يعني أنها قبلت بتبعاتها وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل.

الذي نود أن نخلص إليه هنا هو أن برنامج حماس الحالي يقوم على أوهام كثيرة وسوء فهم مزدوج للفقه الإسلامي والعملية الديمقراطية والواقع المعاصر. ففي الفقه الإسلامي سعة ومرونة كافية للتعامل مع الواقع بصيغ غير انتحارية. وفي الواقع المعاصر فإن حماس قد انتقلت من وضع مكشوف إلى وضع أسوأ. حركة حماس طرحت نفسها على أنها حركة مقاومة مسلحة، ولكنها مقاومة ذات فاعلية عسكرية محدودة، حيث أنها لا تملك أسلحة تذكر، ولا تكاد تقوم إلا بعمليات متفرقة هنا وهناك لا تغني غناء عسكرياً. وهي فوق ذلك حركة معروفة الكوادر والمكاتب والمواقع. وهذا يكشف عن عدم جدية كبيرة في المقاومة المسلحة التي تتطلب كوادر سرية وعمليات مكثفة. وكأن هذا لم يكن كافياً فإنها بتسلمها زمام الحكم وضعت على عاتقها القيام عن الاحتلال بمهمة تنظيم الحياة في الأراضي المحتلة وتوفير الرزق لضحايا الاحتلال. أي أنها تريد أن تحارب الاحتلال وتخدمه في نفس الوقت. وقد أضافت أخيراً إلى هذا العبء عبء التفاوض مع الاحتلال وطرح الحلول «السخيفة» لإنهائه.

إنه من الأفضل لحماس، إذا كانت تريد الاستمرار في خيار المقاومة، أن تنسحب تماماً من عملية أوسلو وتتفرغ لمهمة المقاومة (وأعني المقاومة الحقيقية على سنة حزب الله، وليست مقاومة أشرطة الفيديو نصف السنوية)، وتترك تدبير معيشة الفلسطينيين للاحتلال ومن يرضون التعاون معه. وهذا يتطلب أن تتحول إلى منظمة سرية تعمل تحت الأرض، وأن تكون لمقاومتها أهداف سياسية واقعية. وبالمثل فإنها يجب أن تترك قضية المفاوضات لجماعة أوسلو الذين يقع عليهم وحدهم عبء إخراج أنفسهم من الورطة التي أدخلوا أنفسهم وأهل فلسطين فيها. حماس لا تحتاج لأن تجتهد في مقاومة التسوية، لأنه لن تكون هناك تسوية. لتعط حماس الفرصة لعباس وفريقه المتحرق إلى التفاوض مع أولمرت حول حل الدولتين مقابل الاعتراف الذي منحه ياسر عرفات سلفاً لإسرائيل دون أن يحصل على شيء بالمقابل، ثم لتنتظر. فإذا قبلت إسرائيل بما يطرحه أبومازن المؤمن بحق إسرائيل في الوجود إيمان حماس بالإسراء والمعراج، كان بها، وكفي الله الحماسيين القتال. وإلا فإن أبومازن سيقدم حينها طلب الانضمام إلى حركة المقاومة الإسلامية، وربما الجهاد الإسلامي. ولكن كل ما تفعله حماس الآن هو إعطاء إسرائيل العذر في عدم مواجهة استحقاقات السلام، وإعطاء عباس وفريقه العذر على فشلهم حتى في الحصول على مقابلة مع أولمرت تحل بها البركة، حتى وإن لم تأت بالسلام الموعود. إن ما كانت تطمح إليه إسرائيل من اتفاق أوسلو هو ما حصلته من كامب دايفيد: تمزيق الصف الفلسطيني كما مزقت الصف العربي. فإذا وقعت حرب أهلية فلسطينية الآن فإن كل طرف فيها يكون منفذاً لإرادة إسرائيل ومحارباً نيابة عنها.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

السعودية والولايات المتحدة: ثالوث النفط والموقع والدين

د. مضاوي الرشيد *

■ رغم ما يقال عن العلاقات السعودية ـ الامريكية وتطورها خلال نصف قرن الا ان هذه العلاقة قائمة على ثالوث يصمد في وجه التحولات السياسية السابقة والحالية. قد تمر العلاقة بمرحلة وئام تام وقد يشوبها بعض سوء الفهم الا ان قاعدتها صلبة لا تزعزعها عمليات ارهابية هنا او هناك ولا انتهاك لحقوق الانسان او ما شابه، الثالوث يعتمد على ركن النفط والموقع الجغرافي والدين. اثبت هذا الثالوث انه الثابت الدائم وكل شيء غيره قابل للجدل والتفاوض والتجاوز من قبل الطرفين الشريكين في مصالح معروفة مسبقا ومتفق عليها.

الركن الاول يرتكز على اهمية النفط السعودي ليس للسوق الامريكية بل للسوق العالمية. هيمنة الولايات المتحدة على القرار النفطي السعودي ضرورية جدا اولا لانها تمكن الولايات المتحدة من لعب الدور الرئيسي والمحرك الاول للاقتصاد العالمي وثانيا لانها تمكن الولايات المتحدة من التحكم باقتصاديات الدول الناشئة في آسيا وبقية مناطق العالم. فرغم ان الولايات المتحدة لا تعتمد كليا على النفط السعودي الا انها بهيمنتها على انتاجه تستطيع ان تؤمن لنفسها احتكارا عالميا يتخطى قدرة الدول الاخرى على لعب الدور الفعال في المنافسة الاقتصادية العالمية. فتبقى حقول النفط وانتاجه وتصديره تحت سيطرة الدولة الوحيدة التي تدعي حمايته، وبهذا تضمن هيمنتها ليس فقط على السعودية بل على الدول الاخرى التي يعتمد اقتصادها على نفط السعودية كالهند والصين ودول شرق اسيا الاخرى. فمنذ الحرب العالمية الثانية استطاعت الولايات المتحدة ان تزيح الهيمنة البريطانية عن المنطقة لتنصب نفسها حامية الخليج تارة عن طريق قوى محلية كشاه ايران وتارة عن طريق الوجود العسكري في مياه الخليج ومؤخرا عن طريق الاحتلال المباشر والقواعد العسكرية والتي لم تعد تحتضن الآلية العسكرية الامريكية بل القوة العسكرية ذاتها. لن تفرط الولايات المتحدة بنفط السعودية ليس لانها محتاجة له بل لان هذا التفريط سيفقدها القدرة على التحكم في اقتصاديات دول بعيدة.

الركن الثاني في ثالوث العلاقة السعودية ـ الامريكية يرتكز على اهمية الموقع الجغرافي. منذ الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1944 استطاعت الولايات المتحدة ان تجد لها قاعدة عسكرية في المنطقة الشرقية تحت عقد «ايجار» او هكذا سمي حينها. ووجدت الولايات المتحدة في هذه القاعدة مطارا يزودها بالوقود والعتاد وهي في طريقها الى الشرق الاقصى وافريقيا، فكما استغلت بريطانيا هيمنتها على شواطىء الخليج لتؤمن مسيرة قوافلها البحرية الى الهند ورثتها الولايات المتحدة واستغلت هيمنتها الجديدة على المنطقة من اجل الهدف ذاته.

الموقع السعودي مهم جدا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وطالما بقيت القيادة السعودية متبنية لسياسة الباب المفتوح مع الولايات المتحدة طالما بقي هذا الموقع مباحا، ومستباحا من قبل الآلية العسكرية والاقتصادية الامريكية. ورغم اللغط الذي دار حول انحسار الوجود العسكري الامريكي على ارض الجزيرة الا ان ركن الثالوث ما زال صلبا لا يخضع لاي معيار سوى معيار السياسة القومية الامريكية ومصالحها ما وراء البحار. ستظل السعودية جسرا يربط الولايات المتحدة بمصالحها واسواقها وستستخدم الولايات المتحدة هذا الجسر ليس فقط للعلاقات التجارية بل ايضا للمغامرات السياسية حسبما تراه المصالح الامريكية وتمليه مقومات الامن القومي الامريكي.

الركن الثالث في الثالوث السعودي الامريكي هو عامل الدين. منذ ان تعرفت الولايات المتحدة عن قرب على المجتمع السعودي وتطوره خلال النصف الاول من القرن المنصرم وهي تحاول تجنيد الفكر السعودي الديني لخدمة مصالحها ومشاريعها ليس فقط في المنطقة العربية بل في العالم الاسلامي. منذ اللقاء الاول للقيادة الامريكية بنظيرتها السعودية برز الاسلام كعامل يمكن استغلاله في تثبيت الهيمنة الامريكية ومحاربة اعداء هذه الهيمنة.

وجدت الولايات المتحدة في الاسلام المستقطب من قبل الحكومة السعودية خير ناصر لمشاريعها القريبة والبعيدة. واستطاعت الآلة الاعلامية الامريكية ان تنفخ القيادة السعودية الى حجم اكبر من واقعها ومؤهلاتها وقدراتها الفكرية والثقافية والحضارية. وتحاول ان تجعل منها محورا يقود العالم العربي والاسلامي على حساب قيادات تاريخية لها من الشرعية والارث الحضاري اكبر بكثير من نصيب القيادة السعودية. فعلّت الولايات المتحدة العامل الديني المتمثل باطروحات سعودية محلية لمحاربة اعدائها بدءا بمصر الناصرية والعراق البعثي والحركات التمردية العربية التي هيمنت على الشارع العربي في منتصف القرن الماضي. وجدت الولايات المتحدة بالاسلام السعودي المستقطب افضل وامضى سيف تحارب به تيارات مختلفة في مناطق متفرقة من العالم العربي والاسلامي. فقضت الشراكة الامريكية ـ السعودية الدينية على الكثير من طموحات المنطقة بعد ان سلط الاسلام السعودي المستقطب سيف الدين على اعداء الولايات المتحدة. فأزاح هذا الاسلام حجر عثرة كبيرة على المستوى الفكري والثقافي كان يقف في المواجهة مع الهيمنة الخارجية. وجدت الولايات المتحدة في الاسلام السعودي ما يمكنها من الطعن في المشاريع القومية والاشتراكية والعربية واستبدال هذه المشاريع بثقافة الانفتاح المزعوم تجاه الرأسمالية الغربية والتي صورت على انها متناغمة مع روح الاسلام وتقاليده. استطاع الاسلام السعودي المستقطب ان يوهم العالم ولو لفترة وجيزة ان الهيمنة الامريكية اقرب الى روح الاسلام من الشيوعية الكافرة والتي بذل القائمون على بلورة هذا الخطاب جهدهم الكبير من اجل التصدي له نيابة عن الولايات المتحدة وجيوشها العتيدة.

ثالوث التناغم السعودي الامريكي من اهم قواعد السياسة الخارجية للدولتين وهو ما يفسر الحلف المقدس القائم حاليا والذي يتجاوز عمره نصف قرن. فرغم ان الولايات المتحدة تختلف بفكرها وثقافتها وتطلعاتها وخطابها السياسي الا انها وجدت في السعودية الكثير الذي يقرب المسافات ويردم اكبر هوة حضارية بين شعبين مختلفين. تحالف الاضداد هذا لم يكن ليتوطد ويقدس في البلدين لولا الثالوث السابق الذكر. وليس بالضرورة ان تتحالف الدول لانها مرآة بعضها لبعض بل نجد ان من الطبيعي ان تتم احلاف بين قوى متعددة ومتنافرة. ونذكر على سبيل المثال موقف رئيس الوزراء البريطاني تشرشل حينما تحالف مع من كان يسميه بالشيطان وهو ليس الا ستالين في سبيل دحض الفاشية والنازية. احلاف الشياطين هي حقيقة تاريخية لا يستطيع احد ان ينكرها. تفرض الاحداث والتقاء المصالح السياسية المرحلية والانية نوعا من اللحمة العضوية بين اعضاء متنافرة وغير منسجمة.

الانسجام السعودي الامريكي على مستوى القيادة يقابله نفور على المستوى الشعبي في البلدين وهذا كان ملازما لحالة التقارب القائمة بين الدولتين. ففي الولايات المتحدة وحتى قبل احداث الحادي عشر من سبتمبر كانت هناك اصوات مرتفعة تنادي دوما بفك الارتباط مع السعودية ولكن بقيت هذه الاصوات هامشية لانها لم تستطع ان تطرح البديل للثالوث السعودي المتمثل بالنفط والموقع والدين. وظهرت المطالبات بالاستغناء عن النفط كليا وتطوير طاقة بديلة. ولكن لم يتطور هذا الحلم الامريكي حتى هذه اللحظة الى درجة تمكن اقتصاديات العالم الاستغناء عن النفط السعودي وان وجد البديل فسيظل مرتفع السعر لفترة طويلة. اما الموقع فهو كذلك موضع للبحث والمشاورة على الصعيد الامريكي وتتم دوما محاولات للبحث عن بديل للموقع السعودي الاستراتيجي. ولكن يظل الموقع رهينا للارادة السياسية المحلية ولم تجد حتى هذه اللحظة الولايات المتحدة موقعا مفتوحا كالموقع السعودي والذي يخضع دوما للابتزاز من اجل استمرارية الاستباحة الامريكية.

اما الدين فمهما مولت الولايات المتحدة انواعا واطيافا اسلامية ومشاريع حوارية لتشجيع الاعتدال او التصوف او حتى فرق الدراويش فلن تعثر على اسلام مستقطب كالاسلام السعودي الذي يسبح بحمد ولي الامر ليلا نهارا ويحرم انتقاده ويكتفي بهمسات النصح والارشاد ومن ثم بسلطة سوطه على كل من خالفه وخالف الولايات المتحدة. اين ستجد الولايات المتحدة منابر تشق الوحدة وتثير النعرات الطائفية وتوبخ المجتمع على شعوذته وسحره وبدعه بينما تؤصل هذه المنابر لاكبر بدعة عرفها التاريخ الاسلامي الا وهي بدعة طاعة ولي الامر وان كسر الظهور وسرق المال؟ اين ستجد الولايات المتحدة من يرتل آيات التبجيل التي تجعل من القيادة وقراراتها السياسية محطة تاريخية في الفكر والثقافة. لن تجد الولايات المتحدة منبرا اسلاميا يعطي لقيصر ما لقيصر سوى المنبر السعودي الذي استطاع ان يفصل بين الدين والدولة. فللمجتمع سوط الواعظ وللقائد الكلام العذب والاطراء والمديح. اين ستجد الولايات المتحدة اسلاما تتوقف حدوده عند ابواب القصور؟ ستبقى العلاقة الودية قائمة حتى تنهزم اركان الثالوث.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف/فاكس: 5066089 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet*: ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel/Fax: (9626) 5066089

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN